الخطط الكلونيالية لمحاربة اللغة العربية؛ قانون 8 مارس 1938 نموذجا

Colonial plans in fighting the Arabic language
-Law of March 8, 1938 as a model-

أ.د/ محمد مدور

جامعة غرداية (الجزائر)

meddour.medj@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2022/08/16 **تاريخ القبول:** 2022/09/25

ملخص:

قامت السلطات الكلونيالية، بسياسة منظمة وتخطيط دقيق للقضاء على قوميتنا ومسخ هويتنا ومحو أصولنا الثقافية، بمحاربة اللغة العربية لسانا وثقافة، وأعدت لأجل ذلك ترسانة من القوانين الجائرة، أهمها قانون 8 مارس 1938 المشؤوم.

تتناول هذه الدراسة الوقوف على إحدى الخطط الكلونيالية في محاربة اللغة العربية بالجزائر، المتمثل في القانون 8 مارس المذكور، وجهود جمعية العلماء المسلمين في التصدي لهذا المخطط والدفاع عن اللغة العربية، وإنزالها منزلتها المستحقة، ويقضي هذا القانون بحضر استعمال وتعليم اللغة العربية الفصحى، واعتبارها لغة أجنبية وأن اللغة العامية هي اللغة الحية، ومنع فتح أي مدرسة إلا بترخيص من السلطات الفرنسية، وفي المقابل تم اعتبار اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية للبلاد، يتم تداولها في الإدارة والإعلام وغير ذلك، وإلى جانب ذلك تم فتح قناة إذاعية في منطقة زواوة تبث باللغة الأمازيغية. ولما قامت جمعية العلماء المسلمين برفض ذلك القانون، تعرضت إزاء ذلك للتضييق من طرف المستعمر بسجن العلماء ومصادرة الكتب وإغلاق الصحف.

الكلمات المفتاحية: اللغة العربية، المخطط الكلونيالي، جمعية العلماء المسلمين، قانون 8 مارس، التعدد اللغوي.

Abstract:

The colonial authorities, with an organized policy and careful planning to eliminate our nationalism, distort our identity and erase our cultural origins, fought the Arabic language as a language and culture, and prepared for that an arsenal of unjust laws, the most important of which was the disastrous law of March 8, 1938.

This study deals with one of the colonial plans to combat the Arabic language in Algeria, represented in the aforementioned March 8 law, and the efforts of the Association of Muslim Scholars in confronting this plan and defending the Arabic language, and relegating it to its due position. foreign and that the vernacular is the living language, and the opening of any school was prohibited without a license from the French authorities. In return, the French language was considered the official language of the country, and it is circulated in the administration, the media, etc., and besides that, a radio channel was opened in the Zwawa region, broadcasting in the Berber language. When the Association of Muslim Scholars rejected that law, it was subjected to restrictions by the colonizer by imprisoning scholars, confiscating books and closing newspapers.

keywords*:* Arabic language, colonial scheme, Association of Muslim Scholars, Law of March 8, multilingualism.

مدخل:

يسعى المحتل الفرنسي منذ أن وطئت أقدامه أرض الجزائر إلى السيطرة على البلاد والتحكم في العباد، باستصدار قوانين وقرارات تخدم الأهداف الاستعمارية، وتُدخل تعديلات على النظام العام وعلى القيم والثروات، ثم تُكره الناس على الخضوع لتلك القرارات. ومن الأمثلة على ذلك نذكر **قانون فارني** 1873 المتعلق بالسيطرة على الأراضي الذي يلغي القوانين الإسلامية التي تنظم العقارات، وصارت السلطات تتحكم في أملاك العرش والوقف والشياع، وقامت بانتزاع الأراضي من الفلاحين وتوزيعها على المعمرين الأوروبيين حتى صارت أفضل الأراضي في أيديهم. وكذلك نذكر قانون الأسماء والألقاب في 23 مارس 1883، حيث أصدرت السلطات الفرنسية قانون الحالة المدنية الذي يعنى بتنظيم ألقاب الجزائريين واستبدالها، وهذا القانون هو أحد جرائم فرنسا المشينة، التي استمرت آثارها إلى اليوم، فقد أطلقت ألقابا عشوائية مشينة أجبر الناس على حملها. ونذكر أيضا

قرارات منح تراخيص لاستغلال المناجم للأجانب والمعمرين الأوروبيين، لامتصاص ثروات البلاد واستخراج المعادن المختلفة، بالإضافة إلى قوانين التنقل والهجرة والتجنيس وغيرها.

أما في مجال اللغة فقد كان من سياسة الاستعمار الفرنسي للجزائر التخطيط للقضاء على اللغة المحلية، اللغة العربية وفق مخطط مدروس، وقد كشف هذا المخطط عن حقد فرنسا الدفين على اللغة العربية، في محاولة لتصفيتها وإلزام الأهالي باستعمال اللغة الفرنسية، فاللغة العربية هي ركيزة الهوية الوطنية، وشخصية الإنسان الجزائري، وبقاء اللغة العربية يعني استمرار الهوية والشخصية الجزائرية، وهذا يعرقل مخططات المستعمر وأهدافه في أرض الجزائر. ولذلك سعت السلطات الاستعمارية إلى القضاء على اللغة العربية ومحوها، فراحت تجبر الأهالي على استعمال اللغة الفرنسية في كثير من القطاعات، وعندما تبين لفرنسا عجزها التام وفشل مخططها في القضاء على العربية الفصحى، بعد كل الإجراءات التعسفية من إصدار القوانين الجائرة، واعتقال المعلمين وغلق المدارس ومصادرة الصحف، قامت بإصدار قانون 8 مارس.

- **قانون 8 مارس 1938م المشؤوم:**

وهو مرسوم فرنسي أصدره القائد **شوطان** Camille Chautemps، وهو قانون خطير، يتضمن مجموعة قرارات ضد التعليم الديني وتعليم اللغة العربية وتتلخص فيما يلي:

- إجبار الأهالي على تعلم اللغة الفرنسية.
- جعل الفرنسية هي اللغة الرسمية وحدها في المدرسة والجامعة والإدارة.
- تغيير أسماء الشوارع والمدن والمعالم واستبدالها بأسماء فرنسية.
- حضر استعمال اللغة العربية الفصحى.
- اعتبار الفصحى لغة أجنبية.
- تدريس تاريخ وجغرافيا فرنسا على أنهما جغرافيا وتاريخ الجزائر.
- اعتبار العامية لغة حية.
- المؤامرة على التعليم الديني واللغوي.

أما حظر استعمال وتعلم اللغة العربية الفصحى واعتبارها لغة أجنبية، فإنه يقتضي تجريم مستعمليها ومعلميها وإلزامهم بالعقوبات ودفع الغرامات، ومن جهة أخرى فقد ترتب عن هذا القانون منع السلطات الكولونيالية فتح أي مدرسة إلا بترخيص منها، مع التزام المواطن بالشروط التعجيزية التي وضعها المستعمر، والتي تدفع المواطن إلى التنازل عن الهوية وبناء على هذا القرار الجائر فقد منع شيوخ وعلماء المسلمين من التدريس، حيث نص المرسوم Décrit على إغلاق المدارس العربية الحرة، التي لا تملك رخصة العمل، ومنع كل معلم تابع لجمعية العلماء من التدريس في المدارس المرخصة، إلا بعد أن يحصل على إذن أو موافقة من السلطات الفرنسية، التي تتعمد عدم منح الرخص وتتماطل في إصدارها، ومن ثم فإن هذا القانون هو مؤامرة على التعليم الديني والتعليم اللغوي.

- **اللغة العربية في الجزائر:**

عاشت اللغة العربية في الجزائر وضعها الطبيعي متعايشة مع التعدد اللغوي وتنوعاته وتحظى بالإقبال والاعتزاز، حتى جاء المستعمر الفرنسي وبدأ بتنفيذ مخططاته فحاربها واعتبرها لغة أجنبية ومنع الناس من استعمالها، قال الشيخ الابراهيمي: "اللغة العربية في القطر الجزائري ليست غريبة ولا دخيلة بل هي في دارها وبين حماتها وأنصارها..."[1]، وقال أيضا: "إن هذا الوطن عربي فيجب أن تكون لغته عربية رسمية، فجاءت تلك النغمات الشاذة ردا على هذه النغمة المطردة ونقضا لها وتشويشا عليها، ولتلقي في الأذهان أن هذا الوطن مجموع أجناس ولغات لا ترجح إحداهن على الأخرى فلا تستحق إحداهن أن تكون رسمية"[2].

إنّ الفرنسية ليست لغة وطنية ولا رسمية، وإنما اكتسبت مشروعيتها كسائر اللغات الكولونيالية نتيجة الغزو الاستعماري واستيطانه الطويل.

وقد عمل المستعمر جاهدا لمحو اللغة العربية في الجزائر، ووضع المخططات لإضعاف العربية بتقوية البربرية والتي هي إحدى التنوعات اللغوية التي وظفها الكولون الفرنسي توظيفا سلبيا، لتقويض الهوية الوطنية ووحدتها بل لمحاولة تفكيكها، ومزاحمة اللغة الفصحى وصرف الاهتمام عنها، أما العامية فهي جزء من الواقع اللغوي المتكامل بتنوعاته، فقد استعملها

الكولون لإزاحة العربية الفصيحة، ودعم الفرنكوفونية الضيقة ضد العروبة[3]. والغاية البعيدة من ذلك هي القضاء عليهما معا لتحل محلهما لغته الفرنسية، وقد شجع هذا الاتجاه باتخاذ الراديو وسيلة من خلال فتح قناة بث إذاعية باللغة الأمازيغية بمنطقة زواوة، والهدف هو التفريق بين العرب والبربر انطلاقا من المسألة اللغوية[4].

وقد بين الشيخ البشير الابراهيمي موقف المستعمر من اللغة، حين استشعر الشيخ خيوط المؤامرة بقوله: "إن الاستعمار ينظر إلى لغتكم بعين الغضب...إنه جاد في قتل لغتكم ، فهل أنتم جادون في إحيائها"[5].

أما عن القوانين الفرنسية الصادرة لتقييد اللغة وتعليمها، فقد وصفها الشيخ الابراهيمي بقوله: "والثاني خاص بنا معشر المسلمين مصبوب علينا وحدنا موضوع بالقصد المباشر للتضييق على لغتنا وديننا، وقد كثر هذا النوع وتوالد حتى أصبح بعضه ينسي بعضه عند المنفذين، وكلما زادت الأمة إقبالا على تعلم لغتها ودينها زادت الحكومة في القيد تضييقا، حتى لو أنها نفذت تلك القرارات بحذافيرها لما بقي في الجزائر من يكتب حرف هجاء عربيا، ولكنها تضع القرارات وتسكت، لتكون عند تنفيذها قديمة عتيقة"[6] فتكتسب القوانين قوتها من تقادمها وكثرتها.

- **الإجراءات القانونية القديمة:**

لم يكن قانون 8 مارس 1938 هو الإجراء التعسفي الوحيد في القضاء على اللغة العربية، فقد سبقه مجموعة قوانين جائرة نذكر منها:

أولا: قرار 24 ديسمبر 1904 الذي أصدره الحاكم العام الفرنسي للجزائر، قرار يمنع المعلم الجزائري من إنشاء مدرسة لتعليم العربية الفصحى، دون الحصول على ترخيص من سلطة القيادة العسكرية الفرنسية إلا بشروط وهي:

1- ألا يقدم دروسا في مادة تاريخ الجزائر ومادة جغرافيا الجزائر والعالم العربي والإسلامي.

2- ألا ينتقي الآيات القرآنية المتعلقة بباب الجهاد وعدم شرحها.

3- الولاء للإدارة الفرنسية.

ثانيا: نداء 21 مارس 1908. والذي يطالب فيه الإقطاعيون الفرنسيون ومغتصبو الأراضي بإلغاء التعليم الابتدائي للجزائريين بغرض توفير اليد العاملة الرخيصة، واستغلالها لخدمة مزارع الكولون، وبغرض تشجيع المهاجرين الفرنسيين للبقاء في الجزائر.

ثالثا: قرار 12 جويلية 1945، قرار يفرض على كل معلم للعربية أن يكون متقنا للغة الفرنسية إذا أراد أن يحصل على وظيفة، وهذا شرط تعجيزي خبيث، تسبب في إقصاء أغلب المعلمين، إذ كانوا لا يتقنون الفرنسية إطلاقا، وكان من نتائج هذا القرار كذلك إغلاق المدارس القرآنية.

رابعا: نداء 3 مارس 1954، فقد صدر نداء من مفتشي التعليم الابتدائي الفرنسي، الذين طلبوا من خلاله إلغاء إجبارية تعليم اللغة العربية في المرحلة الابتدائية، حتى لا يؤدي ذلك إلى تعريب الجزائر[7].

- **الهدف من إصدار هذه القرارات الجائرة:**

1- تضييق دائرة التعليم العربي الحر.
2- منع العلماء من التدريس.
3- إيقاف النشاط التعليمي للمدارس.
4- إقصاء معلمي الحركة الإصلاحية.

- **كيف واجه ابن باديس هذا القانون:**

قام الشيخ ابن باديس بالتصدي لقانون 8 مارس، وبعد مرور شهر من صدور القرار المشؤوم، قال ابن باديس: "قد فهمنا –والله– مايراد بنا وأننا لنعلن لخصوم الإسلام والعربية أننا عقدنا على المقاومة المشروعة عزمنا، وسنمضي بعون الله في تعليم ديننا ولغتنا رغم كل ما يصيبنا، ولن يصدنا عن ذلك شيء فنكون قد شاركنا في قتلها بأيدينا، وأننا على يقين من أن العاقبة لنا –وإن طال البلاء– وأن النصر سيكون حليفنا، لأننا قد عزمنا إيمانا وشاهدنا عيانا أن الإسلام والعربية قضى الله بخلودهما ولو اجتمع الخصوم كلهم على محاربتهما، سيرى الذين دبروا المكيدة والذين لم يتفطنوا لها فشاركوا في تنفيذها أنهم ما أصابوا بهذه المكيدة إلا سمعة فرنسا في العالم الإسلامي والعربي في الوقت الذي تنفق فيه

الملايين على تحسين سمعتها فيهما ومكانتها عند الجزائريين في أحرج أوقاتها وأشدها حاجة إلى الأمم المرتبطة بها، قال تعالى: (ولا يحيق المكر السيء إلا بأهله فهل ينظرون إلا سنة الأولين فلن تجد لسنة الله تبديلا ولن تجد لسنة الله تحويلا)[8].

- **رد فعل ابن باديس على قرار 8 مارس 1938 المشؤوم:**

عنونت جريدة البصائر للحدث بعنوان يوم 8 مارس يوم حزن وحداد على تعليم الإسلام ولغة الاسلام / عدد 156 السنة الرابعة / الجمعة 10 مارس 1939/ 18 محرم 1358. أرسل ابن باديس برقية شكوى واستنكار إلى رئيس الوزارة الفرنسية م. **دلادي** بباريس: "يا جناب الوزير إلى اليوم وفي هذه الظروف ما يزال التضييق متواليا متزايدا على التعليم الإسلامي، فالمساجد محجرة وكثير من المدارس معطلة، وكثير من الكتاتيب القرآنية مغلقة، وكثير من المعلمين متابعون في المحاكم ومئات الآلاف من أبنائنا مشردون في الشوارع ... ياجناب الوزير إنني في هذا اليوم يوم 8 مارس الذي هو من أسوأ الأيام في تاريخ الإسلام بالجزائر، أرفع إليكم باسم الإسلام كلمة الاستنكار التام لهذا الحال".

القرار موجه بالدرجة الأولى إلى الأمة الجزائرية، وثانيا إلى جمعية العلماء المسلمين، وقد أكد ابن باديس أنه لن يستسلم لهذا القرار الجائر، ومضى يناضل لإكمال مشروع تأسيس المدارس في جميع أرجاء الوطن، ومضت الأمة الجزائرية تستجيب لندائه لإنشاء المدارس في القرى والمداشر، ثم وجه الشيخ دعوات لجميع أعضاء فروع جمعية العلماء لعقد مؤتمر عام في نادي الترقي، حدد تاريخه يوم 27 مارس 1939م، قصد البحث عن الأطر القانونية والطرق التي تسمح لهم بالدفاع عن التعليم العربي الحر، والمطالبة بإلغاء هذا القانون، وقد ذكر نص الاستدعاء ظروف تعليم اللغة العربية الفصحى وملاحقة رجال التعليم والعقوبات المسلطة عليهم بموجب هذا القرار، ويتعهد الشيخ في نص الرسالة بقوله: "سأبذل كل جهدي في مقاومة ذلك القرار الجائر، لاقيا ما لقيت من عنت وبلاء، واعتقادي الجازم هو أنكم لا تقصرون عني غيرة على دينكم ولغتكم وعزيمة في حرمتهما والدفاع عنهما"[9].

قال تعالى: ﴿فما وهنوا لما أصابهم فى سبيل الله وما ضعفوا وما استكانوا والله يحب الصابرين﴾ [آل عمران 146]

أما عن الذين يقصدهم هذا القرار فقد قال الشيخ ابن باديس في هذا الصدد: "لقد فهمت الأمة من المعلمون المقصودون، فهم معلمو القرآن والإسلام و**لغة** القرآن الإسلام لأنهم هم الذين عرفت الأمة كلها ما يلقون من معارضة ومناهضة، وما يجدون من مقاومة ومحكمة، بينما غيرهم من معلمي اللغات والأديان والمروجون للنصرانية في السهول والصحارى والجبال بين أبناء وبنات الإسلام في أمن وأمان بل في تأييد بالقوة والمال، وهم الذين إذا طلبوا الرخص بكل ما يلزم للطلب أجيب بالسكوت والإعراض أو أعلن لهم بالرفض من غير ما سبب من الأسباب، فهم الذين إذا طلبوا اليوم رخصة كان كما بالأمس السكوت أو الرفض جوابهم، ثم إذا أقدموا على التعليم بلا رخصة كان التغريم الثقيل والسجن الطويل جزاءهم، وإذا أحجموا واستسلموا تم لأعداء الإسلام والعربية مرادهم، وقضوا على القرآن والإسلام ولغة القرآن قضاءهم"[(10)].

- **تأثير القرار المشؤوم على الأهالي:**

يرى الفرنسيون أن فرض استعمال لغتهم على الجزائريين هو حق من حقوقهم، وقد نسوا وتناسوا أنهم انتهكوا حقا من حقوق الجزائريين الشرعي في وطنهم، منتهكين الأعراف والمواثيق والقوانين الدولية التي توجب المحافظة على لغة البلاد وعلى عوائدها وأخلاقها ومقوماتها، الأمر الذي جعل ابن باديس يشن حملة عنيفة على القرار، سواء في الجرائد أو في المدارس، وسعى إلى إثارة مشاعر الجزائريين وقال:"لقد هز قانون 8 مارس 1938م الذي صدر لعرقلة التعليم والإسلام ولغة الإسلام بهذه البلاد، الشعب الجزائري هزة عنيفة، ورفعت الأمة بلسان نوابها وهيئاتها وعلمائها صوتها عاليا بالاحتجاج والاستنكار". ويقول أيضا في نفس السياق: "لقد كنا نحسب ونود أننا نعود فنذكر بر الإدارة بوعدها واحترامها الأمة الجزائرية المسلمة، في دينها ولغة دينها وفي أدق شعورها، ومراعاتها ما تقتضيه مصلحة فرنسا من كسب قلوب الشعوب الواقعة في نطاق نفوذها، لأيام رخائها وشدتها فنرفع بالشكر والاغتباط ... ولكن للأسف خاب الظن وخابت الوعود وانقشعت الأماني التي هي أحلام وتضليل... هذا هو الحال من ناحية الإدارة التي هي مؤسفة بقدر ما هي مؤلمة أما الحال من ناحية الأمة المظلومة في حرية تعلم دينها ولغة دينها، المصابة من ذلك في أعز

عزيز عليها، فإنها مما يبعث على السرور والرضا، وتمام الثقة بالأمة المسلمة في حاضرها وتسعى للمطالبة والمقاومة بكل وسيلة مشروعة، وتتحمل تغريم المعلمين ويتحملون بكل ثبات وبكل طمأنينة"[11].

- **فرنسا واللغة العربية:**

من مظاهر محاربة الفرنسيين اللغة العربية وإجبار الأهالي على استعمال اللغة الفرنسية والتي جعلوها هي اللغة الرسمية وحدها في المدرسة والجامعة والإدارة، وقامت فرنسا بإنشاء إدارة جديدة مفرنسة بنسبة 100 % وقامت بشطب الأسماء العربية للمدن والشوارع والمعالم واستبدلتها بأسماء فرنسية، كما عملت على إصدار عدة مراسيم لفرنسة التعليم، ومنها قانون 8 مارس 1938 الذي صدر عن حكومة (شوطان)، لاضطهاد حرية الفكر والتعليم العربي، والذي قضى بحضر استعمال اللغة العربية الفصحى واعتبارها لغة أجنبية، ثم أصبح المخطط مفضوحا أكثر فأكثر حين عملت على تدريس تاريخ وجغرافيا فرنسا على أنهما جغرافيا وتاريخ الجزائر[12].

- **اعتبار العامية لغة حية:**

تسود الازدواجية اللغوية في المجتمع الجزائري وهي تعني وجود مستويين للغة الواحدة، أحدهما مستوى اللغة الفصيحة أو المشتركة، وهو الذي يستخدم في المناسبات الرسمية والكتابة والأدب والتعليم والإدارة وأماكن العبادة، وهذا المستوى تمثله اللغة العربية الفصحى، والآخر مستوى اللغة العامية أو اللهجات الدارجة الذي يستعمل في الحياة اليومية، وفي المحادثات في المنزل والشارع وأماكن العمل[13].

والعامية لغة تشترك مع اللغة الفصحى في النظام الصوتي والنظام الصرفي والنظام النحوي والبنية التحتية، وفي هذا يقول جورجي زيدان في معرض رده على المهندس الإنجليزي وليم ولكوكس الذي ألقى خطابا في القاهرة سنة 1893م عنوانه (لم توجد قوة الاختراع لدى المصريين) عزا فيه السبب إلى استعمالهم اللغة الفصحى، التي تختلف عن العامية التي يستعملونها في حياتهم اليومية، ونصحهم فيه بالتخلي عن الفصحى وتعميم استعمال العامية المصرية تماما كما فعل الانجليز عندما تخلو عن اللاتينية لغة للتعليم

واستعملوا الإنجليزية بدلا منها فأصبحوا قادرين على الاختراع، فأجابه جورجي زيدان بقوله: (إن الإنجليز باستبدالهم اللغة اللاتينية باللغة الإنجليزية قد استبدلوا لغة أجنبية بلغة وطنية وليس كذلك الحال في اللغة العربية، فإن الفرق بين لغة الكتابة ولغة التكلم عندنا ليس بالشيء الكبير، وقد لا يكون أكثر من الفرق بين لغة كتابة الإنجليز ولغة عامتهم الذين لا يعرفون الكتابة)[14].

إن القوانين الفرنسية فرضت سياسة تشجع اللغة العامية الجزائرية وتزينها للناس وتسميها لغة حية، وتقمع الفصحى وتقزمها بهدف الوصول إلى إلغائها، بحيث تمسي لغة ميتة كاللاتينية، ويستقل كل بلد عربي بلغته العامية، مما يصعب التفاهم بين الشعوب العربية فالعامية عاجزة عن تنمية الثقافة أو حفظها، كما ينتج عن ذلك صعوبة التواصل والتفاهم مع الشعوب العربية في الأقطار غير العربية مثل التشاد والنيجر وأريتيريا وجزر القمر وغيرها كما تنقطع الصلة بالبلدان الإسلامية كأندونيسيا وتركيا ونيجيريا وغيرها، فهذه البلدان لا تتعامل بالعامية إنما تعلم اللغة الفصحى لأبنائها في مدارسهم لأنها لغة القرآن.

كما ينتج عن ذلك تشتت الأمة كما تشتت اللهجات وتنوعت العاميات، (وإن ترك الحبل على الغارب للعاميات سيؤدي لا محالة إلى المزيد من الانشطارات الداخلية في ذاتها، مما سيبعدها جيلا بعد جيل عن علاقتها بأمها الفصحى)[15].

إن اعتبار العامية لغة حية هو بمثابة ترقية لها، في حين أنه لا يمكن بحال قبول فكرة ترقية العامية بل الأنسب أن نعمل على تهذيبها وردها إلى مستواها اللغوي السليم، إنما هي محاولة كولونيالية لترقية اجتماعية للهجات العامية إمعانا في إقصاء العربية الفصيحة، بزعم أن العامية هي لغة التواصل بين الناس، ولغة الحاجات اليومية وهذا صحيح كما هو حاصل في كثير من اللغات، لكن أفراد الشعب في معاملاتهم الهامة وعقودهم المكتوبة لا يثقون إلا في العربية الفصيحة.

- **الجذور الكلونيالية لدعم العاميات:**

ترجع اهتمامات القوى الاستعمارية باللغة العربية إلى أفكار طرحها المستشرقون، وصنفوا فيها كتبا ونشروا أفكارهم المسمومة في جامعات المشرق العربي وخاصة في مصر، أين

ارتفعت دعوات الكتابة بالعامية، والتخلي عن الفصحى لصالح العامية، اقتداءا بما فعلته الأمم الراقية في أوروبا حين انتقلت من اللاتينية الى لهجاتها، ثم اتسع نطاق الفكرة وعممت على الأقطار العربية، "ولم يشذ المغرب العربي عن التأثر بالتدخل الكولونيالي في أمر اللغة وخاصة في التصدي لانتشار العربية الفصيحة والإسلام عبرها، والدعوة إلى استعمال العامية، ومن الجذور الأولى لهذه الدعوة إقامة كرسي (اللغة المغاربية) في مدرسة اللغات الشرقية بفرنسا ابتداءا من سنة 1920م، وقد لعب دورا أساسيا في توجيهه وليام مارسي ثم جورج كولن بعده، وكانا ينشران الدعوة إلى العامية في فرنسا والجزائر والمغرب بصفتهما موظفين في الإدارة الكولونيالية، وقد عملا على قطع الصلة بين العامية والعربية التي دعوها العربية (الكلاسيكية) وكالوا لها النقد ونسبوا إليها الانغلاق الفكري والتخلف الحضاري"[16]. وكان نصيب الجزائر من هذه المكيدة الخطيرة شديدا في ظل الاستعمار الفرنسي.

كان النمط الاستعمالي في الجزائر يقوم على الازدواج اللغوي، وكانت العربية الفصحى لغة أدبية مشتركة تحظى بمكان السيادة والتقدير، أما العامية فهي مجموعة دوارج تستعمل في مناطق مختلفة من الوطن، وهي من الناحية العلمية ذات مكانة هامة، والاهتمام بالعامية لا يعني إقصاء الفصحى؛ لأن الفصحى هي اللغة المشتركة ولغة التواصل وبها يتم التفاهم بين الناطقين باللهجات المختلفة.

وقد خططت فرنسا لتشكيل الواقع اللغوي الجديد في الجزائر وفق مصالحها، كما فعلت مع سائر القطاعات كالسياسة والاقتصاد، وقد أدركت أهمية اللغة في وحدة المجتمع فتآمرت عليها لتقسيم الشعب والقضاء على الفصحى.

يقول الدكتور عثمان سعدي: "وجاء الفرنسيون المحتلون فأوقفوا تعليم اللغة العربية فلجأ الجزائريون للتعبير عن وجدانهم ومقاومتهم للمحتل إلى العامية والشعر الملحون، كانت العامية قبل الاستقلال راقية غير مشوهة قريبة جدا من الفصحى، ولم يتسرب لها التشويه إلا في عهد الاستقلال، بحيث صارت لهجة مسخا خليطا من الكلمات العربية والكلمات الفرنسية"[17] وهذا يحقق جزء من المخطط اللغوي الفرنسي.

- **التعدد اللغوي في الجزائر:**

(التعدد اللغوي هو وجود عدد من اللغات الوطنية في البلد الواحد)[18]، وفي الجزائر يوجد تعدد لغوي، وقد أسهمت المخططات الفرنسية في تقوية هذا التعدد وتعميقه بفرض سياستها اللغوية على الشعب ووجدت من بعض أبنائه العاقين أعوانا ساعدوا في تنفيذ المخطط، فإلى جانب اللغة العربية توجد الأمازيغية والفرنسية، ومجموعة من اللهجات الدارجة تمثل تنوعات استعمالية للغة العربية، ومجموعة تنوعات من اللهجات البربرية مثل (الشاوية والقبائلية والميزابية والتارقية وغيرها)، وإن كانت ظاهرة التعدد موجودة في جميع دول العالم كما يؤكد ذلك تقرير التنمية البشرية للعام 2004م، ولكن التعدد المقصود هنا هو التعدد المخطط والموجه بهدف التقسيم وتحقيق المصلحة الاستعمارية، وهو تعدد مقصود يراد به خلق تعددات أخرى في المجال السياسي والاجتماعي والثقافي فوجدت الطروحات دعما في ظل تنكر بعض الشعوب للغاتها، فهي بين مكر الأعداء وتنكر الأبناء، (وبذلك يشكل الاستعمار أهم أسباب التعدد اللغوي، إذ يلاحظ أن أغلب المستعمرات القديمة تعيش وضعية التعدد اللغوي، والواقع أن الاستعمار لم ينجح في زرع لغته بهذا العمق بالقوة وحدها، لأنه لم يكن استعمارا عسكريا فقط، بل كان استعمارا تقوده حضارة متقدمة علميا وتقنيا وأدبيا ولغويا أيضا، وقد حملت هذه اللغة معها إرثا علميا ومعرفيا لمستعمرات ذوات لغات راكدة)[19].

- **وضعية العربية الفصحى:**

كانت اللغة الفصحى في الجزائر منبع الثقافة والفكر ورمز الهوية والحضارة ووسيلة الكتابة وتوثيق المصالح وأداة التعبد والابداع الفني، (إن عدم وجود لغة منطوقة في العربية الفصيحة، تستعمل بكيفية عضوية في سائر مجالات الحياة، أو بعبارة أدق: غياب المنطوق الفصيح الذي كان متداولا أثناء عصور الاحتجاج في التعاملات اليومية، هو السبب الرئيسي في عدم انتشار الفصحى وضعف التحكم فيها من قبل المتعلمين، لأنها ابتعدت عن اهتمامات الناس اليومية منذ قرون، لهذا حرمت من الممارسة اليومية التي تحولها إلى لغة وظيفية وعفوية، وهما سمات اللغات الطبيعية، ونتج عن هذه الوضعية السابقة احتكار

العاميات العربية التعبير عن أمور الحياة اليومية، وانفراد الفصحى المكتوبة بالتعبير عن المجالات الدينية والأدبية والفكرية والثقافية، وهو ما جعل مجالات استعمالها محدودة، أما العاميات فهي أكثر استعمالا من الناحية الإحصائية، فهي أكثر عفوية ووظيفية لأنها أقرب إلى انشغالات الناس اليومية)[20].

إن قانون 8 مارس القاضي بحضر استعمال العربية الفصحى، هو قرار جائر وخطير وتنجر عنه نتائج وخيمة على المدى البعيد، حيث يدمر مقوما من المقومات الحضارية للوطن، فينتج عنه تجميد اللغة وعدم مواكبتها للانفجار المعرفي والتنمية البشرية، وتطور مفرداتها وأساليبها، وكذلك يصيبها الركود في المجال الثقافي والإعلامي والتربوي والإداري والاجتماعي وفي الأنشطة التجارية ونشر الإعلانات وكتابة اللافتات[21].

- **اعتبار العربية الفصحى لغة أجنبية محظورة:**

هل تناول قانون 8 مارس هذه الفكرة؟ وهل الفصحى في أرض الجزائر لغة أجنبية؟

إن هذا الطرح الكولونيالي خطير، فهو يقلب المسألة فيجعل الوطني أجنبيا والأجنبي وطنيا، فالفرنسية بموجب قانونهم لغة وطنية رسمية، والفصحى لغة أجنبية ممنوعة محظورة، وقد استمر الوضع على ذلك حتى الاستقلال واسترجاع السيادة، فعادت اللغة إلى موقعها الأصلي فأصبحت من جديد عنصرا من عناصر السيادة، وركنا من أركانها بخلاف ما كانت عليه قبل ذلك في فترة الاحتلال، حين كان ينظر إليها على أنها لغة أجنبية يحرم التعامل بها[22]. وانطلاقا من اعتبار العربية الفصحى لغة أجنبية، فقد تعامل معها المحتل الفرنسي بسياسة عدائية تقوم على التحقير والحظر والإقصاء وتحريم التعامل بها، مما أدى إلى حرمان الشعب من حقه في معرفة لغته، "التي فقدت مكانها في المجتمع وداخل المدرسة، فعاشت اللغة غريبة عن مجتمعها مهانة في دارها محرومة من حقها في أن تعيش في حضن أهلها"[23]. والذي تهدف إليه السياسة الكولونيالية من إقصاء اللغة العربية واضح وغير خفي، إلا أنه خطير لولا يقظة الشعب وكفاحه، كان هدف الاستعمار من إبعاد اللغة العربية من المدرسة وإقصائها عن الحياة، وهو القضاء عليها وعلى تاريخها، وأن يعاقب معلموها ويحاربوا ويضيق عليهم ويسجنون ويغرمون كالمجرمين وأن يقهر المتعلمون بها، وكان مخططهم مرسوما منذ

البداية وهو فرنسة الجزائر، وتحويل المجتمع ثقافة ولغة وأخلاقا، وجعل سكانها رعايا فرنسيين مرتبطين لغويا وعاطفيا بفرنسا، ولكنهم لا يحق لهم أن يطمعوا في أن يكونوا فرنسيين، وكان من أهدافهم أيضا تدمير شخصية المجتمع الجزائري، وتقويض وسيلة لإعادة تشكيل وجدان الجزائريين وتشتيت وحدتهم الفكرية ولحمتهم الهوياتية، بحضر التواصل بها وإغلاق مؤسساتها وسجن علمائها ومصادرة كتبها وصحفها[24].

- **فرض الفرنسية لغة رسمية:**

ساهم المستعمر في فرض لغته على الشعب الجزائري، لغة رسمية بديلا عن العربية الفصحى بموجب القانون الجائر، بهدف الهيمنة وترسيخ قيمه الثقافية والحضارية، وإضعاف روح المقاومة، وتعميق التبعية من خلال الاستلحاق اللغوي ومن خلال إجراءات متعددة بالترهيب حينا وبالترغيب أحيانا أخرى، يقول **جون كالفي** 1974 واصفا السياسة اللغوية الفرنسية في إفريقيا: (وفي العمق تظل الفكرة الأساسية هي أن الفرنسية لغة الحضارة، بل أيضا لغة للجميع، لغة المجمع التي يتكلمها في إفريقيا 10% من السكان نحاول فرضها عليهم)[25]. والهدف هو الحفاظ على المصالح وتحقيق الأهداف الاقتصادية والحضارية والتبشيرية، وتقديم الفرنسية على أنها الحاملة لقيم الانفتاح والحداثة.

وقد سعت فرنسا إلى فرض لغتها على المستوى الرسمي في الجزائر، ومن وراء ذلك احتكار الفرنسية للغة التعليم والتكنولوجيا، واحتكار الفرنسية لعدد من التخصصات التي تفتح الطريق أمام الوظائف والرقي الاجتماعي ونيل المكاسب، مما أدى إلى تمثلات سلبية تجاه العربية باعتبارها لغة لا تأتي بالخبز، وقد نتج عن هذا ازدراء العربية وتهميشها في الإعلام والإدارة، وتهافت الناس على تدريس أبنائهم اللغات الأجنبية باعتبارها مفتاح الثراء والجاه[26]. هكذا انقلبت الأمور وأصبحت الفرنسية لغة التحضر والثراء والإعلام وغيرها، وأصبحت العربية لغة الدين والفقر والركود وسائر التمثلات السلبية التي خطط المستعمر في إلصاقها بالعربية الفصحى، ولكن لم يطل الأمر حتى جاء الاستقلال واستعادت الفصحى مكانتها إلى حد كبير.

- **خصائص العامية:**

اللهجة العامية هي مستوى لغوي يتخذه الناس وسيلة للتبليغ والتواصل وقضاء الحاجات اليومية، ويتميز بالتحرر من الأحكام الإعرابية والصرفية الصارمة، وبروز الآثار اللهجية الجهوية، والملامح المميزة لكل لهجة، وبالافتقار إلى المصطلحات العلمية والمفاهيم الفكرية المجردة، كما أنه وعاء لبعض الأجناس الأدبية كالمسرحيات والأغاني الشعبية والأمثال والرجز وغيرها.

كان للقوى الكولونيالية اهتمام باللغة العربية، ففي فرنسا درست اللهجات العربية العامية في مدرسة باريس للغات الشرقية الحية التي أنشئت عام 1759م، وفي بريطانيا أنشئت جامعة لندن فرعا فيها لتدريس العربية الفصحى والعامية[27].

لقد اتهمت الفصحى بأنها عاجزة عن التعبير عن حاجات العصر وحاجات ذويها، لا سيما في ميدان العلوم ومواكبة الحياة الجديدة، أما العامية فقد روجوا أنها طريق إلى الحداثة والتطور، وشاعت الفكرة القائلة: أن العامية هي اللغة الحية القادرة على التعبير بيسر، وهي التي تتلاءم مع الحضارة لخلوها من الإعراب.

كما ألف الغربيون كتبا كثيرة حول اللغة العربية الفصحى والعامية، ولم يتوقف الأمر عند هذا التأليف والنشر بل صاحبه دعوات إلى الابتعاد عن الفصحى وإحلال العاميات محلها، وهي دعوة خطيرة تترافق مع دعوى الاستعمار لطمس اللغة والدين والهوية القومية والشخصية الوطنية، وبتر العلاقة بين المسلمين وكتابهم المقدس القرآن الكريم، وما ينتج عن ذلك من محاولة فرنسة الجزائر.

خاتمة:

عرضنا في هذه الدراسة حدثا تاريخيا خطيرا، يستهدف اللغة العربية ومن ورائه الشخصية الوطنية، وبموجب ذلك القانون يترتب ما يلي:

- منع استعمال اللغة الفصحى واعتبارها لغة أجنبية.
- اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية في البلاد.

- اللغة العامية لغة حية لغة الاستعمال الشعبي.
- منع إنشاء المدارس وتعليم العربية.

وبإزاء هذا الوضع الجديد، قام العلماء ورجال جمعية العلماء بإبراز موقفهم من هذا القانون الخطير، وأصدروا قرارات برفضه وإعلان مقاومته ، من خلال الخطب والكتابات والمضي في استعمال اللغة العربية وتعليمها والتسلح بالإيمان والنصر والوعي العميق بالقضية، وقد قوبل رفضهم بالعقوبات المختلفة.

أما الهدف من إصدار القرارات الجائرة فيمكن حصرها فيما يلي:

1- تضييق دائرة التعليم العربي الحر.
2- منع العلماء من التدريس.
3- إيقاف النشاط التعليمي للمدارس.
4- إقصاء معلمي الحركة الإصلاحية.
5- التمكين للغة المستعمر.
6- نشر الفرقة بين أبناء الشعب.

وانتهى العلماء إلى مجموعة مبادئ لا ينبغي الحياد عنها وهي:

أنّ هذا الوطن عربي فيجب أن تكون لغته عربية ورسمية، وأن تلحق بها تنوعاتها اللهجية، إلى جانب اللغة الأمازيغية وتنوعاتها، ولا يمكن اعتبار اللغة العربية لغة أجنبية ولا الفرنسية لغة رسمية، وقد أكد الجزائريون هذا الموقف بعد الاستقلال بإيلاء اللغة الفصحى منزلتها المستحقة.

خلاصة النتائج:

بعد هذا العرض تم استخلاص النتائج التالية:

- يسعى المستعمر إلى تقييد حرية الشعوب والتدخل في لغاتهم.
- لا يمكن الفصل بين الفصحى والعامية.
- تصدى العلماء للمخططات الكولونيالية ورفض القانون الجائر.

- من الغايات البعيدة للقانون هو فرنسة الجزائر.
- الهدف هو تقسيم الشعب وتدمير شخصية المجتمع.
- الاستناد إلى التهم الباطلة بادعاء عجز اللغة الفصحى.
- الازدواجية والثنائية طبيعة سوسيو لسانية في المجتمع الجزائري.

الهوامش والإحالات

(1)– محمد البشير الابراهيمي، آثار محمد البشير الابراهيمي عيون البصائر، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1987، ص 2/ 221.

(2)– محمد البشير الابراهيمي، المرجع نفسه، ص 2/223.

(3)– ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، دار الكتاب الجديد المتحدة بيروت، ط2013/1، ص201.

(4)– ينظر محمد البشير الابراهيمي، المرجع نفسه، ص 2/ 445.

(5)– محمد البشير الابراهيمي، المرجع نفسه 340/3.

(6)– الابراهيمي، المرجع نفسه، 233/2.

(7)– ينظر: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية عالم المعرفة الجزائر، طبعة خاصة 2015، ج3/ص33

(8)– البصائر، العدد 107، 08 أفريل 1938.

(9)– ينظر: رابح تركي، الصراع بين جمعية العلماء وإدارة الاحتلال الفرنسي للجزائر، مجلة الثقافة، عدد 1985/85م، ص 199.

(10)– محمد الحسن فضلاء، الشذرات، من مواقف الإمام عبد الحميد ابن باديس، مطبعة دار هومة 2001، ص 118.

(11)– عمار طالبي، ابن باديس حياته وآثاره، دار الغرب الإسلامي، لبنان ط1983/2، ج3/ ص 258.

(12)– الموقع الإلكتروني في 24 / 02 / 2022 .www.elbayane.co.uk

(13)– ينظر: علي القاسمي، العربية الفصحى وعامياتها في السياسة اللغوية، ضمن كتاب الفصحى وعامياتها مرجع سابق، ص 199.

(14)– ينظر: علي القاسمي، المرجع نفسه، ص 202.

(15)– عبد الجليل مرتاض، الظواهر اللسانية لانشطار الفصحى وعاميات، ضمن كتاب الفصحى وعامياتها مرجع سابق، ص 266.

(16)– عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، مرجع سابق، ص 45.

[17]– عثمان سعدي، اللغة العربية واللهجات المتفرعة عنها، ضمن كتاب الفصحى وعامياتها، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، ط2008/1، ص 111.

[18]– علي القاسمي، مرجع سابق، ص 199.

[19]– محمد نافع العشيري، مفاهيم وقضايا سوسيو لسانية، دار كنوز المعرفة، ط2015/1، ص 59.

[20]– الطاهر ميلة، الازدواجية العربية وأثرها على انتشار الفصحى، ضمن كتاب الفصحى وعامياتها ص 182.

[21]– ينظر: علي القاسمي، مرجع سابق، ص 209.

[22]– ينظر: عبدالقادر فضيل، اللغة ومعركة الهوية في الجزائر، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2015/2 ص 89.

[23]– عبد القادر فضيل، المرجع نفسه، ص 90.

[24]– ينظر، عبد القادر فوضيل، المرجع نفسه، ص 90.

[25]– جون كالفي، السياسات اللغوية، ترجمة: محمد يحياتن، منشورات الاختلاف، الجزائر ط2009/1 ص24.

[26]– ينظر: محمد نافع العشيري، مرجع سابق، ص 68.

[27]– ينظر: سالم الماعوس، إشكالية الفصيح والعامي في الأدب الشعبي، ضمن كتاب الفصحى وعامياتها، مرجع سابق، ص 413.